

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٠١ لسنة ٢٠٢٣

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية :

وعلى طلب محافظ سوهاج :

وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية :

قرر :

### (المادة الأولى)

تخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة (١٧٧٨م<sup>٢</sup>) ناحية قرية بيت خلاف - زمام قرية بيت داود - التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة جرجا - محافظة سوهاج - بالمجان ، لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي ، لإقامة محطة رفع صرف صحى عليها ، وفقاً للمحدود والأبعاد المبينة بالرسم الكروكي المرفق .

### (المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٨ رمضان سنة ١٤٤٤ هـ

( الموافق ٩ أبريل سنة ٢٠٢٣ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي



محافظة سوهاج  
الوحدة المحلية لمركز ومدينة جرجا  
"وحدة حياة كريمة"

(كرتوكى خاص بقطعة الارض المطلوب تخصيصها محطة صرف صحي لقرية بيت خلاف)

١٤٠١ لسنة ٢٠٢٣

الحد البحري / باقى املاك الدولة



الحدود  
الشرقية  
الشمالية  
الجنوبية  
الغربية

الموقع المراد تخصيصها محطة  
صرف صحي لقرية بيت خلاف  
وهي بمساحة (١٧٧٨) متر

الحدود  
الشرقية  
الشمالية  
الجنوبية  
الغربية



الحد القبلي / شارع اسفلت

- الحد البحري / شارع

- الحد الشرقي / شارع ثم وحدة الشئون الاجتماعية - الحد الغربي / الوحدة المحلية لقرية البريا

والمشروع مدرج ضمن الخطة القومية لتطوير وتنمية الريف المصرى ضمن المبادرة الرئاسية (حياة كريمة)



## استدراك

نشر في الجريدة الرسمية بالعدد (١٨) مكررًا (ج) الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٠

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ بزيادة المعاشات اعتباراً من ٢٠٢٣/٤/١ ،

وقد وقع خطأ مادى في البند (ج) بالفقرة الثانية من مادته الأولى ، وبياناته كالتالى :

(ج) لا تعتبر إعانة العجز المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة (٣٥) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المشار إليه جزءاً من المعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة .

خطأ

## والصواب

(ج) لا تعتبر إعانة العجز المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة (٣٥) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المشار إليه ، والمنحة الاستثنائية المقررة بموجب القانون رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٢٢ المشار إليه جزءاً من المعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة .

لذا لزم التنويه